

تقرير حالة البلاد

**المنشآت
الصغيرة
والمتوسطة**



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٨/٩/٤٥٢٢)





4	تقديم.....
6	أولاً: واقع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.....
8	أ. العمالة لدى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.....
8	ب. التوزيع الجغرافي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.....
11	ت. التوزيع القطاعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.....
12	ثانياً: الجهات المعنية بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.....
14	أ. المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جدكو).....
15	ب. صندوق التنمية والتشغيل.....
17	ت. الجهات الحكومية والخاصة الأخرى.....
20	ثالثاً: إستراتيجيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.....
28	رابعاً: القوانين الناظمة لعمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.....
28	خامساً: المعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة.....
31	الخلاصة والتوصيات

تقديم

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً وبارزاً في دعم أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم بشكل عام والدول النامية على وجه الخصوص نظراً لما تتمتع به هذه المشاريع من ميزات وخصائص قل نظيرها في المشاريع الكبيرة. ويرى كثير من الاقتصاديين وصانعي السياسات أهمية دعم وتطوير هذه المشاريع وضرورة منحها الدور الأبرز في سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة، باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصادات الوطنية، وقدرتها الكبيرة على المساهمة في حل مشكلتي الفقر والبطالة، وتعزيز مبدأ التوزيع العادل للدخل، وتنمية المجتمعات المحلية في المناطق الأقل حظاً، وغيرها العديد من المساهمات المتنوعة.

ويأتي التركيز والاهتمام بهذه المشاريع لأنها توصف بأنها العمود الفقري للقطاع الخاص في العالم، إذ تشكل هذه المشاريع أكثر من 90% من إجمالي المشاريع الاقتصادية في سائر أنحاء العالم، وتشغل 50%-60% من إجمالي القوى العاملة في العالم، ونحو 66% من إجمالي العاملين في الدول النامية⁽¹⁾.

ومن هذا المنطلق، أولت غالبية دول العالم أهمية كبيرة لهذه المشاريع، وعملت على تصميم السياسات والبرامج المختلفة الهادفة إلى تعزيز عملها وتحفيزه، وإزالة العوائق التي تعترض طريقها وتحد من نموها وازدهارها، ولعل ما أشارت إليه الأمم المتحدة ضمن أهدافها العالمية للتنمية من ضرورة دعم هذه المشاريع وإزالة العقبات من أمامها، يؤكد على أهميتها وقدرتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ولا يختلف واقع حال المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن كثيراً عن واقعها في بقية دول العالم، فوفقاً لمسح الاستخدام الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة لعام 2015، شكّلت المنشآت الصغيرة والمتوسطة⁽²⁾ حوالي 99.5% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية

(1) IFC Jobs Study, Assessing private sector contributions to job creation and poverty reduction, International Finance Corporation, Washington, DC20433, 2121 Pennsylvania Avenue

(2) تم اعتماد تصنيف المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة وفقاً لتعريف دائرة الإحصاءات العامة والتي تعرفها بأنها المشاريع التي توظف ما بين عامل واحد و99 عاملاً.

الإجمالية من القطاعين العام والخاص، وتشغل ما يقارب 48% من إجمالي عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية الإجمالية، وتزداد هذه النسبة لتصل إلى حوالي 68% من إجمالي عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص.

ولعل تأخر الأردن في تنفيذ ووضع السياسات والبرامج الرامية لتعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والحد من المعوقات التي تواجهها، كان له دور بارز في المساهمة بتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وعدم تحقيقه التنمية الاقتصادية المستدامة المنشودة.

ونتيجةً للأزمات السياسية والتغيرات الاقتصادية التي يواجهها الأردن، شهدت السنوات الماضية تطوراً ملحوظاً في مجال دعم المشاريع الإنتاجية الريادية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد أوليت هذه المشاريع أهمية كبيرة في السياسات والبرامج الحكومية المختلفة، على الرغم من أن هذه البرامج والسياسات لم ترتق إلى مستوى طموح هذه المشاريع وتلبيتها.

وانعكس هذا التوجه الحكومي في كل من وثيقة الأردن 2025، والبرنامج التنموي التنفيذي 2016-2018، لما حملاه من برامج مفصلة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تحسين بيئة عملها. وأعدت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو) الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتنمية المشاريع الميكروية (متناهية الصغر) والصغيرة والمتوسطة في الأردن للفترة 2016-2020، والتي توفر من خلالها إطاراً وتوجهاً للإجراءات المستقبلية الواجب اتباعها والعمل بها سواء من قبل الحكومة أو من أصحاب الشأن الآخرين، بهدف تنمية وتعزيز المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة، من أجل استحداث فرص العمل، وزيادة القيمة المضافة، والمساهمة بتحفيز النمو الاقتصادي في الأردن، لكنها لم تقرو وتدخل حيز التنفيذ لغاية الآن.

كما جاءت مؤخراً، خطة تحفيز النمو الاقتصادي للأعوام 2018-2022 كبرنامج تنفيذي للسنوات الخمس المقبلة. وتشتمل على إستراتيجيات اقتصادية ومالية موزعة قطاعياً، من ضمنها قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع تصور للإجراءات المطلوبة، على شكل سياسات أو مشاريع حكومية أو استثمارات بالشراكة مع القطاع الخاص.

أولاً: واقع قطاع المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة

لا يختلف واقع المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن عما هو سائد في بقية أنحاء العالم، فوفقاً لمسح الاستخدام لعام 2015، والذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة، شكّلت المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة حوالي 99.5% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية العاملة، وتشغل هذه المنشآت ما يقارب 48% من عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية الإجمالية، في حين تزداد هذه النسبة لتصل إلى حوالي 68% من إجمالي عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص. وتستحوذ هذه المنشآت على ما يقارب نصف فرص العمل المستحدثة في الاقتصاد الأردني. كما تشير الدراسات إلى أن هذه المشاريع تساهم بما نسبته 30% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية⁽³⁾.

ويوضح الشكل رقم (1) مساهمة المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في كل من الإنتاج والتشغيل في الأردن، حيث أنه بالرغم من مساهمتها الكبيرة في التشغيل إلا أن نسبة مساهمتها في الإنتاج ما زالت متدنية، وبحاجة إلى مزيد من الدعم وتقوية سلاسل القيمة المضافة من خلال ربطها بشكل أكبر مع المنشآت الكبيرة.

الشكل رقم (1): مساهمة المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في كل من الإنتاج والتشغيل في الأردن



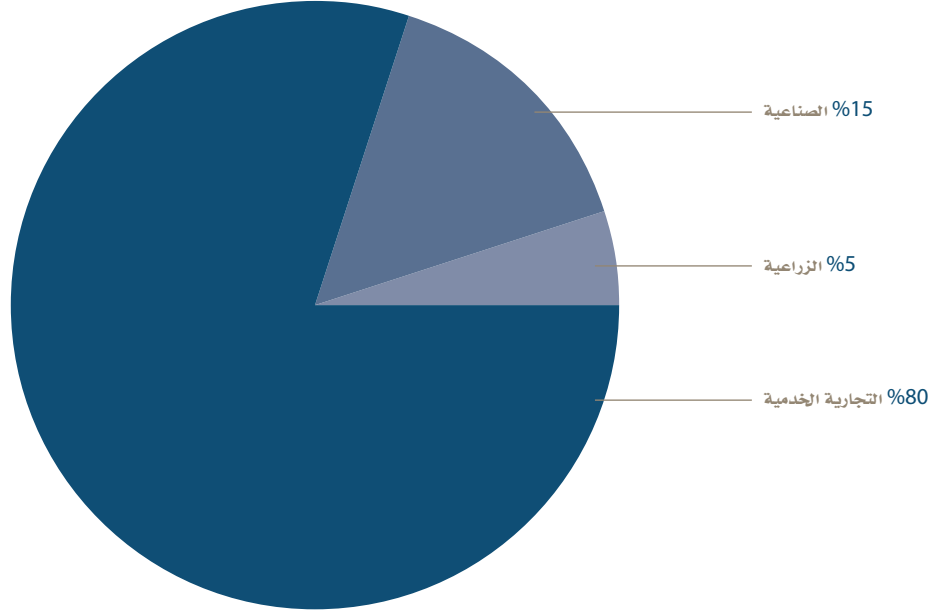
المصدر: الدعم المؤسسي وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2016.

(3) انظر: الدعم المؤسسي وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2016.

تقرير حالة البلاد: المنشآت الصغيرة والمتوسطة

وعلى مستوى التوزيع القطاعي، تشكل المشاريع التجارية والخدمية النسبة الأكبر من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تبلغ نحو 80% منها، تليها المشاريع الصناعية ومن ثم الزراعية بنسبة 15% و5% على التوالي، حيث جاء توزيعها كما في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2) : التوزيع النسبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بحسب التصنيف القطاعي لعام 2015



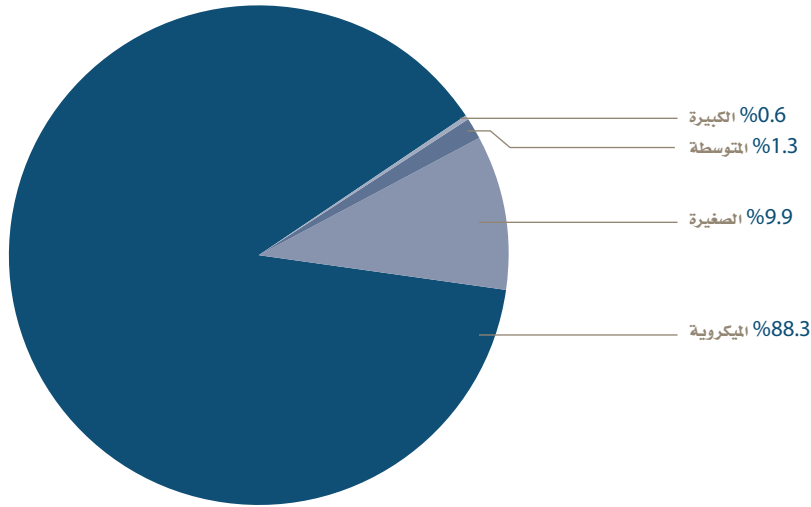
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام، 2015.

أما على صعيد توزيع هذه المنشآت من حيث حجمها وفقاً لتعريفها المعتمد من قبل دائرة الإحصاءات العامة، فهناك الفئات التالية:

- المشاريع الميكروية توظف 1-4 عمال.
- المشاريع الصغيرة توظف 5-19 عاملاً.
- المشاريع المتوسطة توظف 20-99 عاملاً.
- المشاريع الكبيرة توظف أكثر من 100 عاملاً.

وتشكل المنشآت الميكروية كما هو مبين في الشكل رقم (3) ما يقارب 88.3% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في المملكة، تليها المنشآت الصغيرة التي تشكل ما يقارب 9.9%، ثم المنشآت المتوسطة التي تشكل ما يقارب 1.3%، في حين أن المنشآت الكبيرة لا تتجاوز نسبتها 0.5% فقط من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية في الأردن.

الشكل رقم (3) : التوزيع النسبي لأعداد المنشآت الاقتصادية بحسب حجمها خلال عام 2015

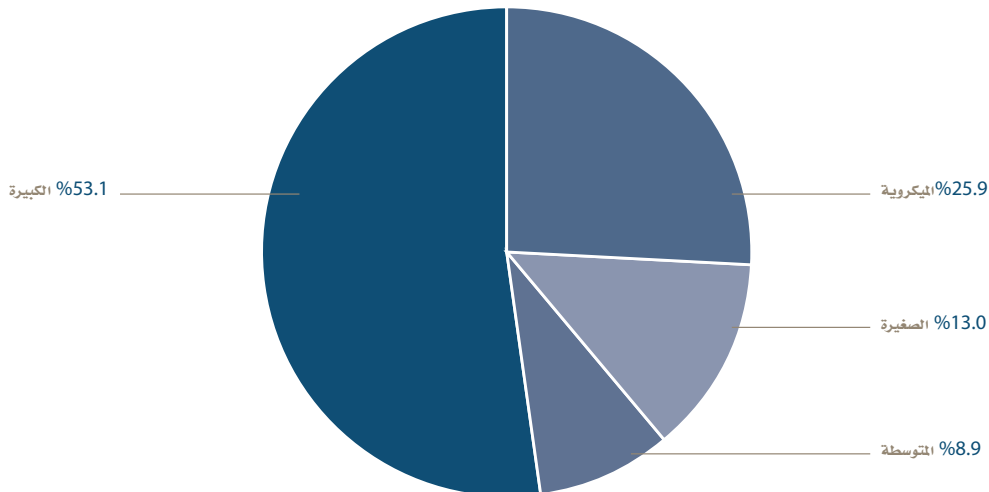


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام، 2015.

أ. العمالة في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

بحسب بيانات مسح الاستخدام لعام 2015، يعمل لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن حوالي 544 ألف عامل وعاملة، مشكّلين بذلك ما يقارب 48% من إجمالي عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية في القطاعين العام والخاص كما ما هو مبين في الشكل رقم (4)، وتزداد هذه النسبة لتصل إلى حوالي 68% من إجمالي عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص، أو ما مجموعه 541.6 ألف عامل وعاملة، منوهاً إلى أن ما نسبته 99.6% من إجمالي العاملين في هذه المنشآت يعملون في القطاع الخاص، وهذا ما يؤكد على مقولة بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري للقطاع الخاص.

الشكل رقم (4) : التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت الاقتصادية النشطة في القطاعين العام والخاص بحسب حجم المنشآت خلال عام 2015



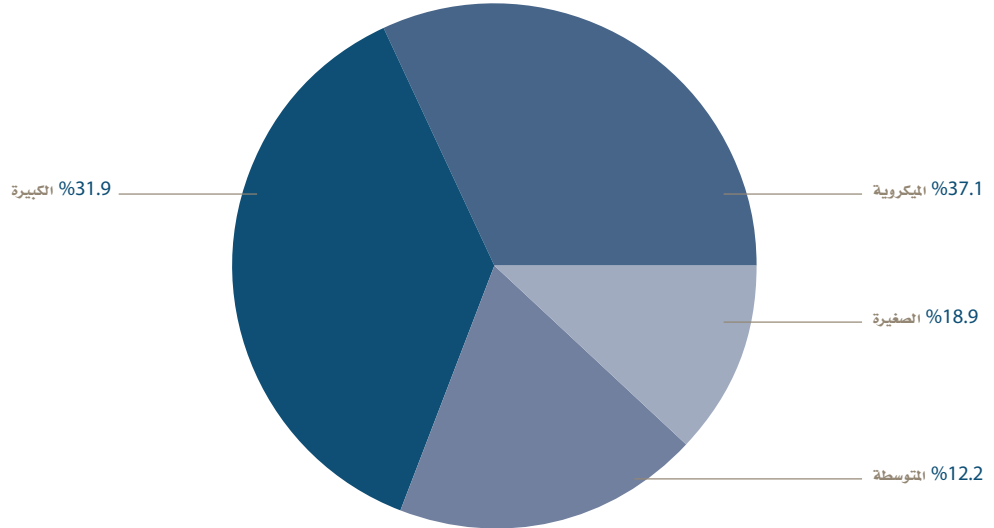
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام، 2015.

تقرير حالة البلاد: المنشآت الصغيرة والمتوسطة

ويتضح من خلال الشكل رقم (4) أيضاً بأن المنشآت متناهية الصغر (الميكروية) العاملة في القطاعين العام والخاص، تشغل حوالي 26% من القوى العاملة في الأردن، تليها المنشآت الصغيرة التي تشغل حوالي 13%، ثم المنشآت المتوسطة التي تشغل ما يقارب 9%.

أما على صعيد العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الخاص، فيوضح الشكل رقم (5) الذي يبين توزيع العاملين في المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاع الخاص، بأن المنشآت متناهية الصغر (الميكروية) تشغل ما يقارب 37% من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص، في حين تشغل كل من المنشآت الصغيرة ما يقارب 19%، والمنشآت المتوسطة حوالي 12%.

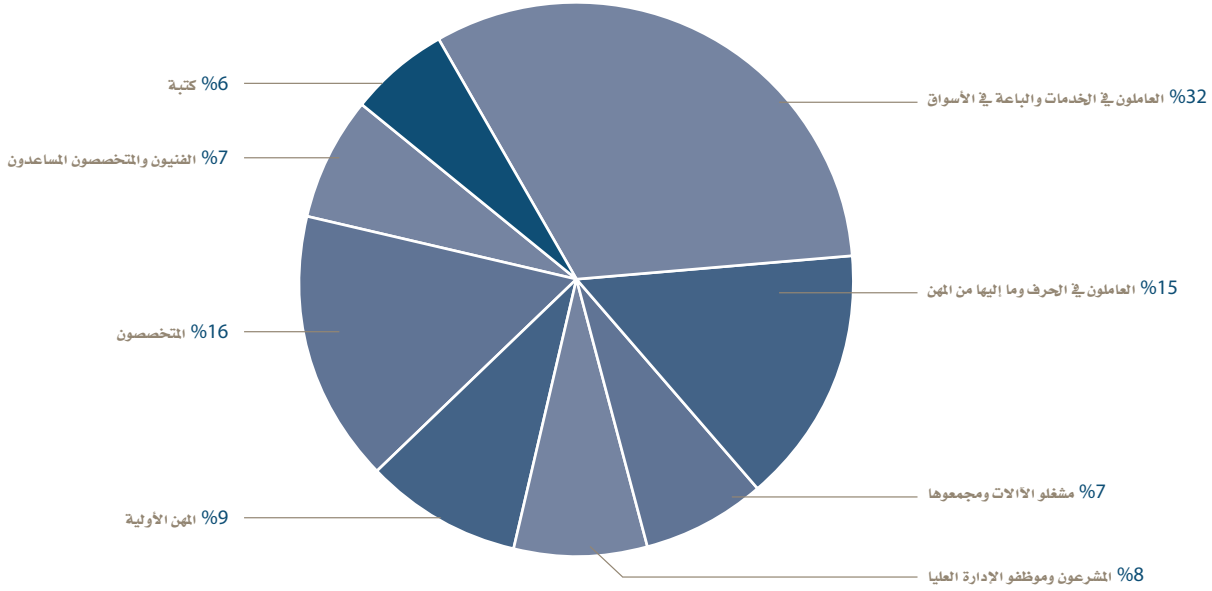
الشكل رقم (5): التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت الاقتصادية الخاصة بحسب حجم المنشآت خلال عام 2015



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام، 2015.

وعلى صعيد توزيع العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحسب المجموعات الرئيسية للمهن، استحوذت مهنة العاملين في الخدمات والباعة في الأسواق على ما نسبته 32% من إجمالي العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاعين العام والخاص، في حين جاءت مهنة المتخصصين ثانياً بما نسبته 16% من إجمالي العاملين، تلاها كل من مهنة العاملين في الحرف والمهن الأولية بما نسبته 15.5% و 9.2% على التوالي. ويوضح الشكل رقم (6) توزيع باقي المهن العاملة في هذه المنشآت.

الشكل رقم (6) : توزيع العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحسب المجموعات الرئيسية للمهن عام 2015



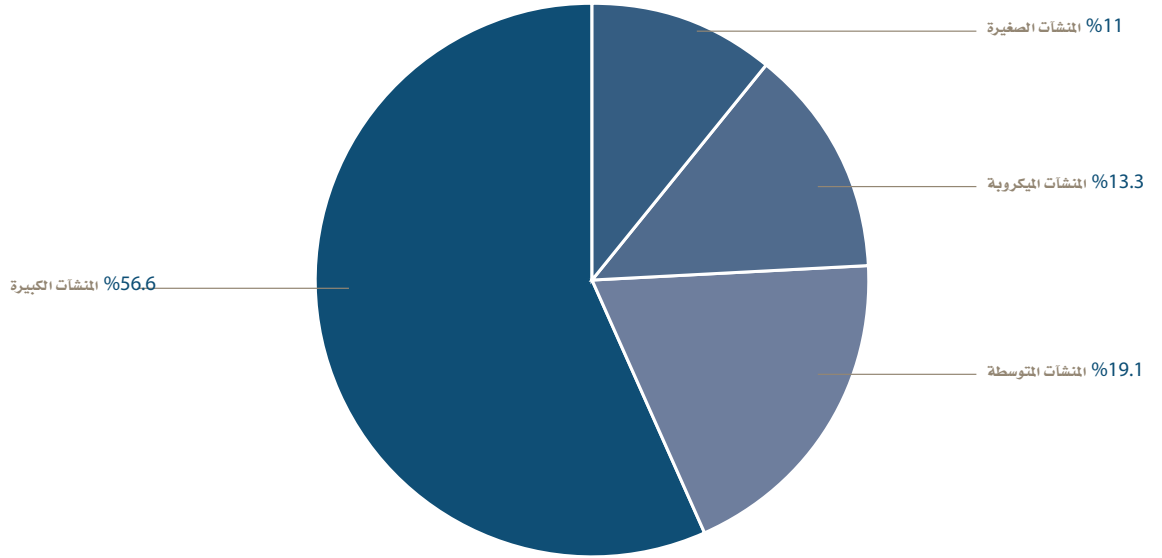
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام، 2015.

وينشط الذكور العاملون في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مهنة العاملين في الخدمات والباعة في الأسواق والمحلات، ومن ثم مهنة العاملين في الحرف تليها مهنة المتخصصين والمهن الأولية، في حين تنشط النساء العاملات في هذه المنشآت في مهنة المتخصصين، تليها مهنة الفنيين والمتخصصين المساعدين، ومن ثم جاءت كل من مهنة العاملين في الخدمات والباعة في الأسواق والمحلات ومهنة الكتابة.

أما على صعيد قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على استحداث فرص عمل جديدة، فقد بلغ عدد المستخدمين الجدد فيها خلال عام 2015 حوالي 3,187 عاملاً وعاملة لتستحوذ بذلك على ما نسبته 43% من إجمالي المستخدمين الجدد ضمن منشآت القطاع الخاص. ويبين الشكل رقم (7) توزيع المستخدمين الجدد بحسب حجم المنشأة.

تقرير حالة البلاد: المنشآت الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم (7): توزيع المستخدمين الجدد في القطاع الخاص بحسب حجم المنشأة خلال عام 2015



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام، 2015.

وجاءت المنشآت المتوسطة كأكثر المنشآت المستحدثة لفرص العمل، حيث بلغت نسبة المستخدمين الجدد فيها ما نسبته 19.1% من إجمالي عدد المستخدمين الجدد في القطاع الخاص، حيث تركزت أكثر الفرص المستحدثة في قطاع الصناعات التحويلية، يليه قطاع التعليم. وفي حين بلغت نسبة المستخدمين الجدد في المنشآت الصغيرة حوالي 13.3% من إجمالي عدد المستخدمين الجدد في القطاع الخاص، تركزت أكثر الفرص المستحدثة في قطاع الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، تلاه قطاع تجارة الجملة والتجزئة؛ ومن ثم قطاع إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية. وعلى صعيد المنشآت الميكروية، فقد استحدثت حوالي 811 فرصة عمل، جاء أغلبها في قطاع تجارة الجملة والتجزئة؛ تلاه قطاع الصناعات التحويلية.

ب. التوزيع الجغرافي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

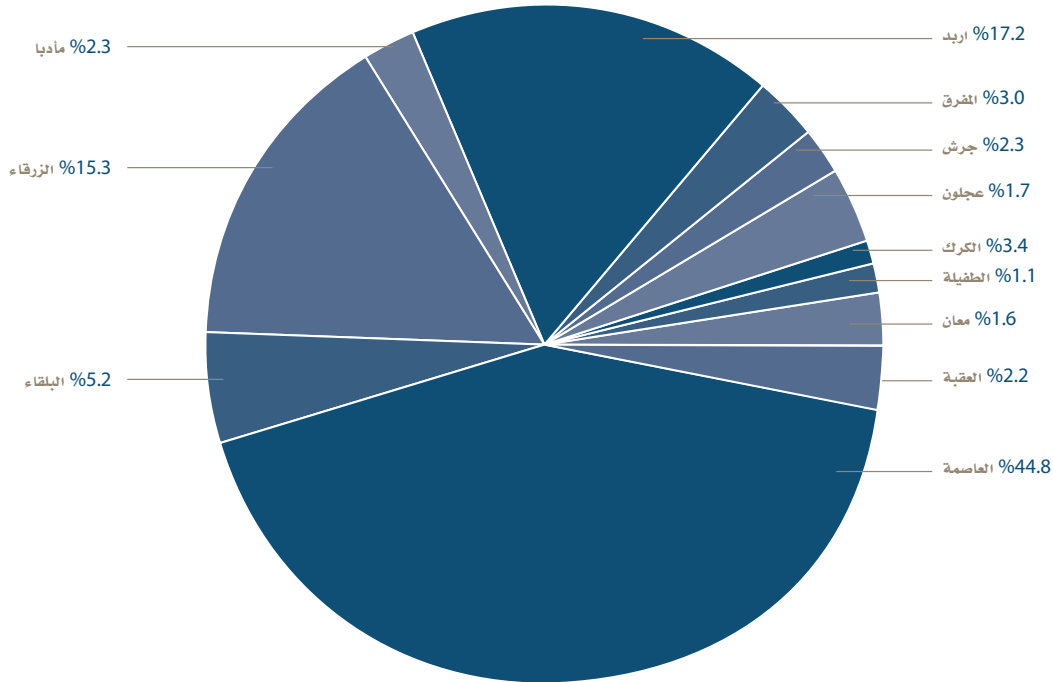
يؤكد التوزيع الجغرافي للمنشآت الاقتصادية العاملة في الأردن على أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، وفي مجال تقليل التفاوت التنموي بين المناطق بشكل خاص.

فبحسب تعداد المنشآت لعام 2011 الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة (آخر تعداد متوفر)، ظهر بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتوزع جغرافياً بشكل أوسع وأكبر من المشاريع الكبيرة، حيث يتركز ما يقارب 78% من إجمالي المنشآت الاقتصادية الكبيرة (أكثر من 100 عامل) في محافظة العاصمة، وترتفع النسبة لتصل إلى ما يقارب 92% إذا ما أضفنا للعاصمة كل من

محافظة الزرقاء وإربد، في حين أن كلاً من محافظتي عجلون والطفيلة لا يتواجد فيها أي مشروع كبير.

وعلى النقيض من ذلك، يتركز ما يقارب 55% من إجمالي المنشآت الاقتصادية الصغيرة ومتوسطة الحجم خارج محافظة العاصمة، ما يعني أن هذه المنشآت هي الأكثر توزعاً وانتشاراً وخاصة المنشآت الميكروية منها (متناهية الصغر)، وكل هذا يؤكد على أن هذه المشاريع هي القادرة على الوصول إلى جيوب الفقر، والحد منها، والعمل على توظيف أبناء المناطق النائية، على عكس المنشآت الكبيرة، وهذا ما يتضح من خلال الشكل رقم (8) والذي يبين التوزيع الجغرافي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الشكل (8): التوزيع الجغرافي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2011

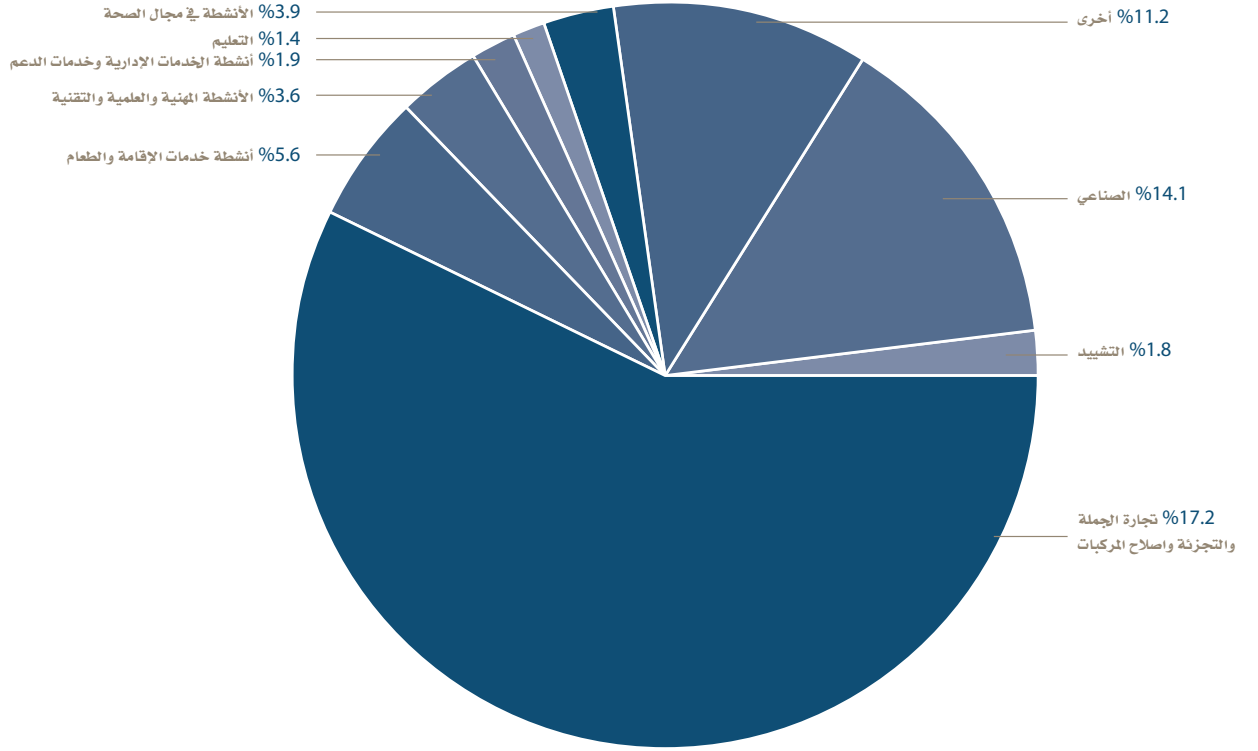


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، تعداد المنشآت، 2011.

ت. التوزيع القطاعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

تنشط المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات، حيث تشكل ما يقارب 57% من إجمالي هذه المشاريع، وذلك لطبيعة هذه المشاريع ذات رأس المال المنخفض، وسهولة تأسيسها وإقامتها، وفي شتى المناطق الجغرافية، تليها الأنشطة الصناعية باستحوادها على ما يقارب 14% من إجمالي المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، كما هو مبين في الشكل رقم (9).

الشكل رقم (9) : التوزيع القطاعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2015



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام، 2015.

وعلى صعيد توزيع المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة بحسب الأنشطة الاقتصادية التي تنشط في كل منها، يوضح الجدول رقم (1) التوزيع النسبي للمنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة بحسب الأنشطة الاقتصادية.

الجدول رقم (1): التوزيع القطاعي للمنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة خلال عام 2015 (%)

القطاع الاقتصادي	المشاريع الميكروية	المشاريع الصغيرة	المشاريع المتوسطة
الصناعي	12.3	26.7	20.8
التشييد	1.1	5.2	11
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات	61.3	33.4	19.9
النقل والتخزين	0.5	2.2	3.1
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	5.2	8.3	6.2
المعلومات والاتصالات	0.6	0.2	5.5
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	0.1	1.0	1.0
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	3.3	4.9	5.8
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	1.9	2.1	4.5
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإلزامي	0.0	0.0	1.8
التعليم	0.5	6.1	15.2
أخرى	13.2	9.8	5.2
المجموع	100	100	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام، 2015.

ثانياً: الجهات المعنية بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

ترتبط المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الجهات بشكل مباشر وغير مباشر، وذلك نظراً لعدم وجود قانون خاص بهذه المنشآت يحدد الجهة المسؤولة عنها والراعية لمصالحها بشكل عام، حيث تختلف وتتعدد هذه الجهات بحسب طبيعة نشاط المشاريع سواء كانت صناعة أو تجارة أو خدمات أو زراعة، فعلى سبيل المثال تتعامل المشاريع الزراعية منها مع الجهات النازمة لقطاع الزراعة من وزارة الزراعة ومؤسسة الإقراض الزراعي وغيرها. كما تتعدد الجهات بحسب طبيعة الخدمات التي تقدمها، فمنها ما يقدم لها الدعم الفني من تدريب واستشارات وغيرها، ومنها ما يقدم لها الدعم المالي سواء كانت بنوكاً تجارية أو مؤسسات تمويل وما شابه ذلك، ومنها ما تكون جهة إشرافية ورقابية عليها. وفي ما يلي عرض لأبرز الجهات المعنية بهذه المنشآت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وسواء كانت حكومية أو خاصة:

أ. المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو)

تعدّ (جيدكو) المظلة الرئيسية لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن، لأنها مؤسسة حكومية تُعنى بتطوير المشاريع الاقتصادية الناشئة والصغيرة والمتوسطة في المملكة، وتتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري بحسب قانونها رقم (33) لسنة 2008، ويتولى إدارتها مجلس إدارة يرأسه وزير الصناعة والتجارة والتموين، ويضم في عضويته أعداداً متساوية من الممثلين عن الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص.

وتهدف المؤسسة إلى تطوير المشاريع الاقتصادية المنتجة ضمن القطاعات الصناعية والخدماتية والصناعات الزراعية في المملكة من خلال رعايتها ودعمها فنياً ومالياً بحسب الموارد المتاحة لتمكينها من المنافسة والتطور والنمو محلياً وعالمياً، من خلال الخدمات الرئيسية التالية:

- 1- المشورة وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة للمشاريع الاقتصادية الناشئة والصغيرة والمتوسطة.
- 2- تقديم الاستشارات البحثية والإحصائية والمعلوماتية للمشاريع الاقتصادية بهدف تطوير أعمالها في السوقين المحلية والعالمية.
- 3- الدعم الفني والمالي المتاح للزم للمشاريع الاقتصادية في ضوء إمكانيات المؤسسة لغايات تطويرها وتمكينها من المنافسة، وتعزيز مهاراتها وقدراتها الإدارية والفنية والتصديرية.
- 4- تنسيق السياسات الخاصة بقطاع المشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة.
- 5- تعزيز ثقافة ريادة الأعمال.
- 6- تسهيل حصول المشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة على التمويل.

ومع بداية عام 2016، بادرت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بتأسيس مرصد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽⁴⁾ ليكون الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد جاء تأسيسه ضمن برنامج نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعوم من قبل بنك الاستثمار الأوروبي، حيث صُمم ليكون وحدة تحري تهدف إلى مراقبة ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وكذلك توثيق سلوك المؤسسات، وتوثيق القضايا المتعلقة بالسياسات وأثرها.

(4) انظر: دراسة تحليلية عن واقع المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن حتى نهاية عام 2015، مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، عمان، الأردن، 2017.

ومن أهدافه أيضاً اقتناص فرص الأعمال المحتملة، وحلقات الاتصال، وتحريات المعلومات، ودراسات السوق لتوفير أفكار بناءة لأنشطة المؤسسة الاستهدافية الأخرى، فضلاً عن إضافة قيمة ودعم لأصحاب المصلحة من القطاع الخاص، مثل غرف الصناعة والتجارة وجمعية رجال الأعمال الأردنيين.

ويعمل المرصد على توفير قاعدة بيانات شاملة ومحدثة عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعدّ أساسياً في عملية تشخيص أداء القطاع الخاص واحتياجاته، كما يقدم دليلاً ملموساً حول الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في الأردن. بهذا يزود المرصد الإدارة العليا في المؤسسة ومتخذي القرار بالمعلومات الكافية واللازمة لتصميم برامج دعم أفضل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك لمراقبة وتقييم فعالية هذه البرامج.

وكلفت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في آذار 2012 بدراسة المقترح الأولي للمبادرة الملكية في مجال التنمية المحلية المرتبطة بإنشاء صندوق لتنمية المحافظات برأسمال يبلغ 150 مليون دينار بمساهمة من الحكومة وبالشراكة مع القطاع الخاص، حيث تمحورت الأهداف الرئيسية لهذا الصندوق في ما يلي:

- دعم المشاريع الإنتاجية الريادية والمبادرة التي توفر فرص عمل جديدة بشكل مستدام.
- تعزيز الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تنمية المحافظات.
- تعزيز المشاركة المحلية في إعداد وتطوير إستراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية.
- تعظيم القيمة المضافة لمساهمة شركات القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية، وتعزيز فرصة وصول هذه المساهمات إلى مناطق المملكة جميعها.

ويعمل صندوق تنمية المحافظات على الاستثمار في المشاريع الإنتاجية على أن لا يقل حجم المشروع المستثمر به عن 100 ألف دينار، كما يتم تحديد مدة مساهمة الصندوق في المشاريع بعد تحديد احتياجات المشاريع وتقدير التدفقات النقدية للمشاريع على أن تتراوح ما بين 3 و8 سنوات، منها سنتان فترة سماح، ويستهدف الصندوق الفئات التالية:

- أي مواطن أو مجموعة من الأشخاص لديهم فكرة إبداعية وعندهم الرغبة والمقدرة على إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة في المحافظات أو التوسع وفتح فروع جديدة في المحافظات لمشاريع قائمة، ولديهم القدرة العلمية والعملية على متابعة وإدارة هذه المشاريع.

- جمعيات لديها الرغبة والمقدرة على إنشاء مشاريع إنتاجية ذات قيمة واضحة وعالية على الاقتصاد المحلي وعلى مستوى المحافظات.

- شركات أو مؤسسات قائمة ترغب بالتوسع أو إقامة مشاريع جديدة.

ومول الصندوق 7 مشاريع بحجم تمويل 1.99 مليون دينار خلال عام 2016، ونحو 8 مشاريع بحجم تمويل بلغ 6.1 مليون دينار، وبحجم استثمار كُلي بلغ 16.2 مليون دينار خلال عام 2015، ونحو 41 مشروعاً بحجم استثمار بلغ 36.1 مليون دينار، في حين بلغت مساهمة الصندوق بهذه المشاريع 22 مليون دينار خلال عام 2014. وفي عام 2013 مول الصندوق 34 مشروعاً بحجم استثمار بلغ 51.7 مليون دينار وبقيمة تمويل بلغت 23.1 مليون دينار، في حين مول 10 مشاريع في عام 2012، بحجم تمويل بلغ 7.4 مليون دينار، وبحجم استثمار كلي بلغ 26.1 مليون دينار.

وجاء توزيع المشاريع التي مولها الصندوق منذ إنطلاقه في المحافظات على النحو التالي؛ العقبة: 5 مشاريع بحجم تمويل 3 ملايين دينار؛ الكرك: 17 مشروعاً بحجم تمويل 15 مليون دينار؛ المفرق: 6 مشاريع بحجم تمويل 5 ملايين دينار؛ جرش: 5 مشاريع بحجم تمويل 1 مليون دينار؛ عجلون: 5 مشاريع بحجم تمويل 1 مليون دينار؛ مادبا: 6 مشاريع بحجم تمويل 3 ملايين دينار؛ معان: 8 مشاريع بحجم تمويل 5 ملايين دينار. أما عدد المشاريع التي مولت في محافظة العاصمة خارج حدود أمانة عمان، فهي 4 مشاريع بحجم تمويل 5 ملايين دينار.

ب. صندوق التنمية والتشغيل

تأسس الصندوق بقرار من مجلس الوزراء عام 1989، وبإشراف عملياته الإقراضية عام 1991 كمديرية في بنك الإنماء الصناعي، وبعد صدور قانون صندوق التنمية والتشغيل رقم (33) لعام 1992، تكرر وجوده كمؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري تُعنى بتنمية وتمويل المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة من خلال إيراداته الذاتية.

وتتمثل رؤية الصندوق بـ الريادة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للفقراء والباحثين عن العمل لتكون المؤسسة الأقدر على تحقيق أعلى نسبة مشاركة في الحد من ظاهرتي البطالة والفقر وتعزيز التنمية المستدامة على المستوى الوطني والاستمرار في تقديم الخدمات بتميز لهذه الفئات والتفوق على تطلعاتها.

يهدف الصندوق إلى تمكين الأفراد والأسر والجماعات الفقيرة أو المتدنية الدخل أو تلك العاطلة عن العمل من ممارسة العمل والإنتاج، وذلك من أجل الإسهام في محاربة الفقر والبطالة. ويتولى الصندوق لتحقيق أهدافه المساهمة بما يلي؛

- أ. توفير التمويل اللازم بصورة مباشرة أو غير مباشرة للأفراد والأسر والجماعات من الفئات المنتفعة بشروط ميسرة.
 - ب. التأهيل وإعادة التأهيل لاحتراط مهن لم يسبق الإعداد لها أو صقل المهارات وتحسين الأداء في المهن التي ينتسب المنتفع إليها.
 - ت. مساعدة الأفراد والجمعيات والمؤسسات الأهلية التطوعية المحلية على تطوير قدرتها لتحديد وتحضير المشاريع الصغيرة الموجهة للفئات المنتفعة من الصندوق.
 - ث. إجراء البحوث العلمية والدراسات الميدانية للتعرف إلى المشاريع التي تمكن المنتفع من تحقيق الأهداف المتعلقة بالصندوق وأوجه نشاطه.
 - ج. تنسيق الجهود مع المؤسسات العاملة في ميادين العمل الاجتماعي الإنتاجي بما يؤدي إلى منع الازدواجية في التمويل وإقامة المشاريع.
- وعلى صعيد مساهمات الصندوق ومنجزاته، فقد بلغ إجمالي القروض التي تم منحها من قبل الصندوق خلال عام 2016، ما يقارب 42 مليون دينار، مؤلت حوالي 5085 مشروعاً، وقد وفرت هذه المشاريع حوالي 13 ألف فرصة عمل.

ت. الجهات الحكومية والخاصة الأخرى

يمكن حصر باقي الجهات الحكومية والخاصة المعنية بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة معها، في ما يلي:

1. الجهات الحكومية

- 1- وزارة المالية:
 - دائرة الجمارك.
 - دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.
- 2- وزارة الصناعة والتجارة والتموين:
 - المؤسسة الاستهلاكية المدنية.
 - مؤسسة المواصفات والمقاييس.
 - دائرة مراقبة الشركات.
- 3- وزارة العمل:
 - المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

- مؤسسة التدريب المهني.
- صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.
- 4- وزارة الزراعة :
- المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي.
- مؤسسة الإقراض الزراعي.
- 5- وزارة الطاقة والثروة المعدنية :
- هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن.
- 6- البنك المركزي :
- الشركة الأردنية لضمان القروض.
- 7- وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- 8- وزارة الصحة :
- المؤسسة العامة للغذاء والدواء.
- 9- هيئة الاستثمار الأردنية.
- 10- أمانة عمان الكبرى.
- 11- المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.

2. الجهات الخاصة

تمتاز الجهات الخاصة التي يرتبط بها قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها جهات تقدم خدمات متنوعة من دعم فني ومالي، فضلاً عن أن بعضها أنشئ كمظلة راعية وداعمة لمصالح قطاع اقتصادي معين، وتتلخص هذه الجهات في ما يلي:

- 1- الغرف الصناعية :
- غرفة صناعة الأردن.
- الغرف المحلية (عمان، الزرقاء، إربد).
- 2- الغرف التجارية :
- غرفة تجارة الأردن.
- غرف التجارة المحلية (19 غرفة محلية).
- 3- البنوك التجارية والإسلامية.
- 4- الجمعيات القطاعية والجغرافية.
- 5- المؤسسات التمويلية غير المصرفية، ومنها على سبيل المثال :
- شركة التمويل الأردنية (تمويلكم).

- البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة (الوطني).
- فينكا الأردن.
- صندوق المرأة.
- الأهلية لتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة.
- إثمار للتمويل الإسلامي.
- 6 مزودو الخدمات الفنية والتقنية.

ثالثاً: إستراتيجيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

نتيجة للأزمات السياسية والتغيرات الاقتصادية التي يواجهها الأردن، شهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في مجال دعم المشاريع الإنتاجية الريادية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإيلاءها أهمية كبيرة في السياسات والبرامج الحكومية المختلفة، على الرغم من كون هذه البرامج والسياسات لم ترتق إلى مستوى طموح هذه المشاريع وتلبيتها.

وانعكس هذا التوجه الحكومي في كل من وثيقة الأردن 2025، وخطة تحفيز النمو الاقتصادي 2018-2022، لما أدرجته ضمنها من برامج مفضلة لدعم المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة، والعمل على تحسين بيئة عملها، وتمكينها في ظل الصعوبات التي تعترض طريقها. وأعدت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو) الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن 2016-2020، والتي توفّر من خلالها إطاراً وتوجهاً للإجراءات المستقبلية الواجب اتباعها والعمل بها سواء من قبل الحكومة أو أصحاب الشأن الآخرين. لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الإستراتيجية لم تقر لغاية الآن على الرغم من أهميتها لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ما يتطلب من الحكومة الإسراع في إقرارها وضمان مواءمة غاياتها وأهدافها مع ما ورد ضمن خطة تحفيز النمو الاقتصادي، ورؤية الأردن 2025.

ويمكن تلخيص الخطط والإستراتيجيات المرتبطة مع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يلي:

- الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن 2016-2020 (لم تُقر بعد).

حددت الإستراتيجية مجموعة من الغايات والأهداف التي ترمي بشكل رئيسي إلى تنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتعزيزها، من أجل استحداث فرص عمل،

وترويج دخول مشاريع جديدة مبتدئة، وزيادة القيمة المضافة، والمساهمة بتحفيز النمو الاقتصادي.

وتركز الإستراتيجية بشكل رئيسي على:

1. تعزيز ثقافة ريادة الأعمال.
 2. تخفيف العبء القانوني والتنظيمي لتعزيز دخول المشاريع الجديدة، والتوسع في المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة.
 3. تعزيز قدرة الأردنيين على البدء بمشاريع جديدة ذات قيمة مضافة عالية وإمكانات لخلق فرص عمل.
 4. تحسين استدامة المشاريع في المراحل المبكرة، وتنمية إمكاناتها من خلال تقديم دعم ما بعد التأسيس.
 5. تعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة (الشركات الصغيرة والمتوسطة) على تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، والانفتاح على المستوى الدولي وخلق فرص عمل ومسارات نمو.
 6. تعزيز نسبة أعلى لتلك القادرة على النمو السريع من المشاريع الإبداعية، وضمان حصول جميع هذه المشاريع على الموارد المالية اللازمة للانطلاق والتطوير.
- ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ الإستراتيجية إلى مجتمع ريادي أقوى، وزيادة عدد أصحاب المشاريع الجديدة والمبتدئة المستدامة، وكثافة أعلى للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لكل ألف نسمة، وتحول في توزيع المشاريع من متناهية الصغر إلى صغيرة ومتوسطة، ومساهمة قطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التشغيل، وتحقيق قيمة مضافة للنتائج المحلي الإجمالي من خلالها.

- خطة تحفيز النمو الاقتصادي 2018-2022 (الجزء الخاص بقطاع المشاريع متناهية الصغر والمنشآت الصغيرة والمتوسطة).

تسعى هذه الخطة إلى تعزيز إيجاد فرص عمل ودخل من خلال دعم المشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة، والتوسع في المشاريع القائمة، وتخفيف الأعباء القانونية والتنظيمية لتسريع النمو والتوسع في هذا النوع من المشاريع، وتوفير الخدمات الاستشارية الداعمة لزيادة قدراتها الإنتاجية والتنافسية، وتوفير سبل التمويل الميسر والمستدام، لرفع المساهمة الواعدة والقيمة المضافة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

وترتكز السياسة العامة للقطاع على ما يلي:

1. تسريع الإصلاحات المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية.
2. توفير التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة.
3. تدريب أصحاب المشاريع على المهارات الفنية والإدارية.
4. تسهيل إجراءات تسجيل براءة الاختراعات.
5. تشجيع الريادة والإبداع وتحفيزهما.
6. تعزيز المشاريع القائمة وتطويرها.
7. توفير التسويق المناسب لمنتجات القطاع ومشاريعه.

• رؤية الأردن 2025 (الجزء الخاص بمحور المنشآت الصغيرة والمتوسطة).

بالنظر إلى مخرجات وخطط عمل هذه الإستراتيجيات ومدى انعكاسها على أرض الواقع، يلاحظ أن كلاً من الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن 2016-2020، لم تُقر بعد، فيما دخلت خطة تحفيز النمو الاقتصادي حيز التنفيذ ابتداءً من بداية عام 2018، أي أنه لا يمكن تقييم أدائها والحكم عليهما.

أما في ما يتعلق برؤية الأردن 2025، فإن الاطلاع على السيناريو المستهدف لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، يُبين أن الوقت اللازم لإنشاء الشركات متوقع انخفاضه خلال عام 2017 إلى 10 أيام، وعند مقارنته مع الواقع، نجد بأن متوسط الوقت اللازم لبدء المشروع، بحسب تقرير ممارسة الأعمال 2018، يبلغ 12 يوماً لدى الذكور، و13 يوماً لدى النساء، وبالتالي فإن الهدف المنشود في هذا المجال لم يتحقق.

في حين أن السيناريو المستهدف والخاص بموقع الأردن على مؤشر بيئة ريادة الأعمال، قد تحقق على نحو مُرضٍ، فوفقاً للمعهد العالمي لتنمية ريادة الأعمال في واشنطن في تقريره حول مؤشرات جودة وحجم عمليات ريادة الأعمال في المملكة، تقدّم الأردن ليحلّ بالمرتبة 49 في عام 2018 بعد أن كان يحتل المرتبة 56 في عام 2017، وذلك من بين 137 دولة.

غير أن أداء الأردن على صعيد مؤشر الجاهزية الشبكية (NRI) والذي احتل المرتبة 60 عالمياً، لا يتفق مع السيناريو المستهدف والرامي إلى وصول الأردن إلى المرتبة 42 عالمياً على هذا المؤشر خلال عام 2017.

• إستراتيجية الشمول المالي في الأردن 2018-2020

عمل البنك المركزي على مدار السنوات على تعزيز الشمول المالي في الأردن، والذي يعني إتاحة واستخدام جميع الخدمات المالية جميعها واستخدامها لفئات المجتمع المختلفة من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان.

وتمخضت هذه الجهود عن إطلاق الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في أواخر عام 2017. وتستند هذه الإستراتيجية إلى مجموعة من السياسات ذات الأولوية، ثلاثة منها تعد ركائز أساسية: التمويل الأصغر، والخدمات المالية الرقمية، وتمويل الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم. كما إن هنالك أربعة عوامل تمكينية (حماية المستهلكين الماليين، وبناء القدرات القدرات المالية والتكنولوجيا المالية، والبيانات والبحوث، والقوانين والتشريعات)، تتقاطع بشكل كبير مع الركائز الأساسية، ما يسهم بتسهيل تطبيق الإستراتيجية وجعلها متكاملة. وتستهدف الإستراتيجية مجموعة من القطاعات، من أبرزها قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تسعى إلى زيادة نسبة التمويل (معدل الإقراض) المقدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية التمويلية للمشاريع والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من 8.5% إلى 15% بحلول عام 2020. وبالتالي، لا يمكن الحكم على مدى إنجازها نظراً لدخولها حيز التنفيذ خلال عام 2018 على أمل أن تسهم في رفع معدلات إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في حل مشكلة الوصول إلى التمويل.

• دور الحكومة في دعم المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة ورعايتها

يحرص البنك المركزي على دعم المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في مجال تمكينها من الحصول على التمويل اللازم لممارسة أعمالها، من خلال حثه البنوك التجارية على تمويل هذه المشاريع بتقديم بعض الحوافز لهم. وعمل البنك المركزي بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية على حشد التمويل لهذه المشاريع، وفق أسعار فائدة منافسة ولفترات سداد مناسبة، مع ضمانات للقروض الممنوحة، والتي من أبرزها ما حُصل من قروض من البنك الدولي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبنك الإعمار الأوروبي بهدف دعم برامج تمويل المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في البنوك العاملة في الأردن (جمعية البنوك في الأردن، 2016).

وأطلقت وزارة العمل من خلال صندوق التنمية والتشغيل خلال عام 2016 برنامج التشغيل الذاتي الجماعي بمبلغ 25 مليون دينار يتم إقراضها بشروط سهلة وميسرة لمشاريع ريادية في التشغيل الذاتي الجماعي للشباب المتعطلين عن العمل في المناطق الريفية والنائية وجيوب الفقر، حيث يهدف هذا البرنامج إلى نشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال بين الشباب، وتحفيز قطاع الشباب من الجنسين لإقامة مشاريع منتجة ومدرة للدخل، وتوجيه الشباب للعمل الخاص كبديل عن انتظار الوظيفة الحكومية، وللإسهام في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

وقد شكّلت لجنة عليا لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بموجب قرار رئاسة الوزراء، الجلسة رقم (183) تاريخ 2015/2/14 برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية كل من وزير المالية، ووزير الصناعة والتجارة والتموين، ومحافظ البنك المركزي الأردني، ورئيس غرفة تجارة الأردن ورئيس غرفة صناعة الأردن، على أن تكون المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية سكرتيرة للجنة. وتعمل اللجنة على تنسيق الجهود المتعلقة بتوفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء من الجهات الخارجية أو المحلية، وبحث الآفاق الممكنة لتوفير المحافظ الإقراضية اللازمة، خاصة في ظل معاناتها من تراجع معدلات تمويلها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجنة لم تُفعل بالشكل المطلوب، وما يؤكد ذلك استمرار تراجع معدلات تمويل هذه المشاريع خلال السنوات الماضية. وفي إطار دعم ريادة الأعمال والتي تُعدّ النواة واللبنة الأساسية للمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة، أنشأت الحكومة عدداً من حاضنات الأعمال في العديد من الجامعات الأردنية والمحافظات المختلفة.

ويمكن حصر أبرز مبادرات البنك المركزي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ما يلي:

- بتاريخ 2017/08/21 تم إطلاق صندوق الريادة الأردني (Innovative Startups Fund) برأسمال قدره 98 مليون دولار، بقرض من البنك الدولي يبلغ 50 مليون دولار، و48 مليون دولار يساهم بها البنك المركزي. ويهدف الصندوق إلى توفير تمويل للمشاريع الريادية الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتقديم الدعم لرواد الأعمال المحتملين الذين لديهم أفكار جديدة لمساعدتهم على تطوير أفكارهم الإبداعية والتواصل مع حاضنات الأعمال والجهات المعنية الأخرى، والمساهمة في رأس المال المشروعات المؤهلة والتي تثبت جدواها وقدرتها على الاستدامة من خلال الاستثمار في رأس مال هذه المشاريع.
- أصدر البنك المركزي تعميماً للبنوك المرخصة بخصوص دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة رقم (458/10) تاريخ 2011/01/12، يشجع فيه البنوك على تمويل تلك الشركات من خلال تحرير ما نسبته 100% من الأرصدة القائمة للتسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة بالدينار لتمويل الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم من مبلغ

الاحتياطي النقدي الإلزامي بالدينار والتي تتوفر فيها شروط محددة.

- أصدر البنك المركزي الأردني بتاريخ 27/03/2012 تعميمه رقم (10/2/3516) للبنوك المرخصة، والذي نص على استثناء الجزء من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة المكفول من قبل مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار (OPIC) من احتياطي المخاطر المصرفية العامة، ومن مخصص تدني التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة، ومن مخصص تدني التسهيلات الائتمانية غير العاملة للسنة الأولى فقط من تصنيفها كتسهيلات غير عاملة، وبحيث يحتسب البنك هذا المخصص على الجزء المكفول اعتباراً من السنة الثانية بنسبة 25% للوصول إلى 100% في السنة الخامسة.

كما قرر البنك المركزي في التعميم نفسه ترجيح التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة والمكفولة من قبل (OPIC) بوزن مخاطر بنسبة (صفر %) لغايات احتساب نسبة كفاية رأس المال، على أن يتم إخضاع الكفالة لنسبة خصم مقدارها 8% في حال اختلاف عملة الكفالة عن العملة الممنوح بها التسهيلات.

- قام البنك المركزي بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية بحشد تمويل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وأسعار فائدة منافسة ولأجل مناسب، وكذلك ضمانات للقروض الممنوحة وذلك على النحو التالي:

1- قروض البنك الدولي: تم الحصول على قرض من البنك الدولي بمبلغ 70 مليون دولار، وُزعت على البنوك التي تم توقيع اتفاقيات معها، والتي بلغ عددها اثني عشر بنكاً (منها بنكان إسلاميان) لتقوم بإعادة إقراضه للشركات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة مناسبة ولأجل متوسطة وطويلة، وقد تم استغلال كامل مبلغ القرض البالغ 70 مليون دولار من قبل البنوك المشاركة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، واستفاد من هذا القرض أكثر من 9000 مشروع منها حوالي 76% خارج العاصمة عمان. وفي ضوء نجاح القرض الأول، تم التوقيع على اتفاقية للحصول على قرض إضافي من البنك الدولي بقيمة 50 مليون دولار، حيث تم استكمال الإجراءات اللازمة لاستغلال هذا القرض من حيث فتح الحسابات وتوقيع الاتفاقات مع البنوك. وسيستفيد من هذا القرض 9 بنوك، وحوّل بتاريخ 07/02/2016 معظم مبلغ القرض للبنوك المستفيدة.

2- قروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: تم الحصول على قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ 50 مليون دولار، وصل على دفعتين قيمة كل منهما 25 مليون دولار وُزعت على البنوك المستفيدة في نهاية كل من عامي 2014 و 2015، لتقوم بدورها بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد بلغت نسبة

استغلال البنوك من الدفعة الأولى في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي 90% حتى نهاية عام 2015، واستفاد من هذا القرض أكثر من 2230 مشروعاً.

كما تم التوقيع على اتفاقيتين جديدتين مع الصندوق نفسه وللغاية نفسها بمبلغ 30 مليون دينار كويتي (ما يعادل 100 مليون دولار أميركي) للقرض الأول، و50 مليون دولار للقرض الثاني، لتصل المبالغ خلال عام 2016.

3- تقديم التسهيلات والدعم اللازم لتيسير استفادة البنوك من تمويل خاص من بنك الإعمار الأوروبي بمبلغ 120 مليون دولار للغاية نفسها، بالإضافة إلى تقديم مساعدات فنية وضمائمات قروض.

4- البرنامج الداخلي الموجه لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة؛ يقدم هذا البرنامج تمويلاً موجهاً لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة، بسعر فائدة منافس يقل بمقدار 2% عن سعر إعادة الخصم، ولأجل تتواءم مع الاحتياجات التمويلية للعملاء، حيث تبلغ 5 سنوات لقطاعات الصناعة والسياحة والزراعة، و10 سنوات لقطاع الطاقة المتجددة، ويسقف يصل إلى 5% من محفظة القروض القائمة لدى كل بنك عامل، وبالتالي يصل إجمالي المبلغ المتاح لهذه القطاعات حوالي 900 مليون دينار.

وتجدر الإشارة هنا، بالرغم من مبادرات البنك المركزي العديدة سالفة الذكر، إلى أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ما زالت بمستويات متدنية، ولعل ما يؤكد ذلك هو أن نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الشركات الميكروية والصغيرة ومتوسطة الحجم قد انخفضت من ما نسبته 10.9% من إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك الأردنية خلال عام 2008 لتصل إلى ما نسبته 7.5% فقط خلال عام 2016، لتسجل بذلك نسبة التسهيلات الممنوحة لهذه المشاريع ما يقارب 9.2% كمعدل سنوي خلال هذه الفترة. وفي المقابل، ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة للحكومة والقطاع العام من حوالي 4% خلال عام 2008 لتصل إلى ما يقارب 11% من إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال عام 2016، ما يبيّن تفضيل البنوك إقراض الجهات الحكومية لوجود ضمانات كافية وانعدام المخاطر، واحجامها عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

• مؤشر سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة⁽⁵⁾ (SME POLICY INDEX 2014)

يُعدّ هذا المؤشر مرجعية مهمة في تحسين بيئة أعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال رصده وتقييمه لأداء الدول ضمن عدد من المحاور والأبعاد الرئيسية، وتحليل المبادرات التي قدمتها الدول منذ التقييم السابق في عام 2008، حيث يُمثل أداة لتوجيه الإصلاحات السياسية وتحسين سياسة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال عملية مقارنة السياسات الدولية وتحديد الممارسات الجيدة والمناطق التي تحتاج إلى التقدم. كما يحلّل نقاط القوة والضعف في تصميم السياسات وتنفيذها، ويقارن الخبرات والأداء، ويحدد الأولويات لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المنطقة.

لقد قيّم أداء الأردن من خلال مقياس أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والذي اعتمده المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية كمؤشر لأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يُقسّم التقرير إلى 10 مؤشرات فرعية تمثل المحاور الخمسة التالية:

1. تقوية المؤسسات والآليات الخاصة بصنع سياسات المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم.
 2. تهيئة بيئة تشغيلية مواتية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم.
 3. تسهيل وصول المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى التمويل، وتطوير البيئة القانونية والتجارية.
 4. تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتنمية المهارات.
 5. تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- وأظهرت نتائج التقييم أن أداء الأردن الإجمالي في سياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة ظل دون تغيير إلى حد كبير منذ عام 2008. على الرغم من تسجيل بعض التحسينات في الدرجات لعدد محدود من مؤشرات السياسة، وهناك مجال لإجراء المزيد من الإصلاحات المتعمقة. فعلى سبيل المثال، كان على الأردن أن يُسرّع بإقرار قانون الإفلاس والإعسار، وهو ما تم إنجازه مؤخراً فقط.

وفي ما يتعلق بالإطار المؤسسي، كان أهم تطور هو وضع إستراتيجية وطنية جديدة لريادة الأعمال وإستراتيجية النمو للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 2014-2018، والتي لم تُفعل

(5) European Union, European Training Foundation, Organisation for Economic Co-operation and Development)2014(. SME Policy Index: The Mediterranean Middle East and North Africa 2014.

لغاية الآن. كما حمل التقييم تطورات إيجابية أخرى تمثلت في إدخال رقم تعريف موحد للشركة، والموافقة على تشريع ينظم إنشاء مكتب ائتمان خاص (بعد إجراء صياغة مطوّلة)، وإدخال تحسينات على تبادل الممارسات الجيدة بشأن تنظيم المشاريع. غير أنه بالرغم من وجود العديد من المبادرات الخاصة بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، ما زالت مؤشرات درجة التنفيذ والفعالية والتأثير محدودة.

رابعاً: القوانين النازمة لعمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد قانون محدد لغاية الآن يُنظّم عمل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فعلى سبيل المثال يمكن أن يحدد القانون في حال وجوده تعريفاً موحداً لهذه المشاريع، ويحدد أيضاً حزمة من الحوافز والإعفاءات الداعمة لهذه المشاريع وفقاً لآليات يقرها. وقد أضيفت مؤخراً ضمن قانون الاستثمار فقرة خاصة تعطي مجلس الوزراء، وبتنسيب من مجلس الاستثمار صلاحية منح أي مزايا أو إعفاءات أو حوافز إضافية لأي من الأنشطة المتوسطة أو الصغيرة.

إن عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يرتبط مع القوانين والأنظمة ذات الصلة بطبيعة نشاط هذه المشاريع، من صناعة، وتجارة، وخدمات، وغيرها، حيث تتنوع هذه القوانين التي ينبثق عنها الكثير من الأنظمة والتعليمات، ومن أهمها تلك القوانين المتعلقة ب: الصناعة والتجارة، غرف الصناعة، غرف التجارة، الاستثمار، الشركات، ضريبة الدخل، العمل، الضمان الاجتماعي، الجمارك، الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية، الضريبة العامة على المبيعات، البلديات، والمواصفات والمقاييس.

خامساً: المعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تواجه المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن العديد من المعوقات التي تؤثر على نموها واستمرارية عملها، حيث تنقسم هذه المعوقات إلى معوقات داخلية وخارجية؛ فمنها ما يكون ذا علاقة بالشؤون الداخلية من أمور إدارية ومحاسبية وغيرها، ومنها ما يكون له علاقة ببيئة العمل المحيطة والناظمة في الدولة من قوانين وأنظمة وتعليمات وغيرها. وبرز خلال السنوات الأخيرة ما أحدثته الاضطرابات السياسية المحيطة بالأردن من تأثير بسبب إغلاق الحدود البرية مع كل من العراق وسوريا، ما عرّض هذه المشاريع لخسارة فرص تصديرية لمنتجاتها، وإيقاف استيراد بعض المواد الخام اللازمة لأنشطتها.

ويمكن تلخيص أبرز المعوقات التي تواجهها هذه المشاريع على النحو التالي:

1- صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل

تُعدّ صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل أبرز المشاكل التي تعاني منها المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة، إذ على الرغم من وجود عدد من المبادرات والبرامج البارزة من قبل البنك المركزي والموجهة لهذا القطاع، إلا أن البنوك والمؤسسات التمويلية ما زالت تحجم عن منح التسهيلات الائتمانية لهذه المنشآت بحجة عدم توفر الضمانات الكافية وعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات منح التمويل وشروطها، خاصة في ما يتعلق بتوفير سجلات مالية وموازنات تاريخية لأكثر من سنة، حيث بلغت نسبة رفض البنوك الأردنية لطلبات التمويل المقدمة من قبل الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة ما يقارب 80% من إجمالي الطلبات المقدمة.

كما تتجلى هذه المشكلة من خلال نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الشركات الميكروية والصغيرة ومتوسطة الحجم، والتي بلغت حوالي 7.5% من إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في الأردن خلال عام 2016، علماً أن معدل هذه النسبة في الاقتصادات الناشئة تتراوح بين 20% و 25% بحسب ما يبين تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي عام 2016.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى ترتيب الأردن المتأخر في مؤشر الحصول إلى الائتمان، والذي يحتل خلاله المرتبة 159 عالمياً من أصل 189 دولة مدرجة ضمن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2018 الصادر عن مجموعة البنك الدولي⁽⁶⁾، علماً أن الأردن حقّق قفزة نوعية خلال تقرير 2018، حيث كان يحتل المرتبة 185 خلال تقرير عام 2017. والجدير بالذكر أن التقرير لا يُعنى بحجم التسهيلات المقدمة للشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة، وإنما بوجود مراكز السجلات والمعلومات الائتمانية في الأردن، ومدى عمق هذه المعلومات وتوفرها. ولا بد من الإشارة في هذا المجال إلى ضعف دور صناديق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الرغم من كثرتها (يبلغ عددها 36 صندوقاً)، حيث تعاني هذه الصناديق من عدم وجود الكفاءات القادرة على التعامل ودراسة وضع المشاريع المتقدمة لأخذ القروض، فضلاً عن افتقارها للخبرات الائتمانية، حيث يُدرّس طلب التمويل وكأنه معاملة عادية.

(6) World Bank (2017). Doing Business 2017, Equal Opportunity for All. Washington, DC, DOI: 10.1596/978-1-4648-0948-4. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO, 216

2 - صعوبة الوصول إلى الأسواق

لا تقتصر مشكلة صعوبة الوصول إلى الأسواق على الوصول إلى الأسواق الخارجية فقط بل تتعداها إلى الأسواق المحلية أيضاً، وتعدّ هذه من المشاكل المهمة المؤثرة على حجم مبيعات هذه المشاريع وحصتها السوقية وريحتها، ما يفسّر ضعف قدرتها على النمو والتوسع، وعدم السعي نحو مواكبة التكنولوجيا. وتكمن أبعاد هذه المشكلة في قصور قنوات التسويق وشبكاتة لا سيما في حالة المشروعات الصغيرة، وارتفاع تكاليف التسويق ونقص المعلومات اللازمة لذلك، وضعف عملية التشبيك بين الأنشطة والمشروعات الاقتصادية المختلفة، وانخفاض جودة المنتجات، وعدم استخدام الأساليب الحديثة في التسويق.

3- ضعف الدور الحكومي

ينبغي على الحكومة أن تكون اللاعب الرئيسي في دعم المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة، حيث يجب أن توفر بيئة العمل المناسبة والمحفزة لإقامة المشاريع، وتوفر جميع أشكال الدعم والبرامج الممكنة لهذه المشاريع في سبيل مواجهة التحديات والتغلب عليها.

وقامت الحكومة خلال السنوات الماضية بتضمين المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة ضمن خططها التنموية، وصمّمت عدداً من البرامج التمويلية لتلبية احتياجاتها، وعملت على إنشاء حاضنات الأعمال، إلا أن هذه الجهود قد وُصفت بأنها ضعيفة الأثر، ولم ترقَ إلى مستوى تحقيق طموحات هذه المشاريع.

كما تتنوع المعوقات الأخرى التي تواجه المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة من الضرائب والرسوم المرتفعة، وارتفاع تكاليف الإنتاج من أسعار مواد خام و طاقة، وضعف الإطار القانوني والتشريعي لهذه المشاريع، وهناك معوقات ذات علاقة بأداء هذه المشاريع وتأثرها بالأداء العام للاقتصاد الوطني وخصائصه والمشاكل التي تواجهه خاصة في ظل الظروف المحيطة، فضلاً عن بعض المشاكل الفنية والإدارية، وبعض المشاكل المتعلقة ببيئة الأعمال والإجراءات البيروقراطية لإنجاز المعاملات وإقامة المشاريع.

4- التركيز في الاقتصاد غير المنظم

بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، يشكل القطاع غير الرسمي حوالي 26% من الاقتصاد الأردني، ما يضعه في المنتصف بين الدول العربية. وتقع أعلى معدلات مشاركة القطاع غير الرسمي ضمن القطاعات التي تحتوي على أكبر عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة،

حيث سجلت أعلى معدلات من النشاط غير الرسمي في كل من القطاعات التالية: تجارة الجملة والتجزئة (30%)، الصناعات التحويلية (19%)، النقل والتخزين (12%)، والبناء (11%)، وهي من القطاعات التي تمتاز بأن غالبية منشآتها تُعد صغيرة أو متوسطة الحجم. كما تتواجد غالبية العمالة غير الرسمية في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتُعد المؤسسات الصغيرة أكثر عرضة للمشاركة في القطاع غير الرسمي، حيث تبلغ نسب العمالة غير الرسمية فيها 92% من جميع العاملين في الشركات التي تشغل أقل من 5 عمال، وما يقارب 68% من العاملين في الشركات التي تشغل 5-9 عاملين، وما نسبته 10% من جميع العاملين في الشركات التي تشغل أكثر من 100 عامل.

ولعل ما يزيد من عدم رغبة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدخول إلى الاقتصاد الرسمي وإضفاء الطابع الرسمي على أعمالهم، هو أن الانطباع السائد حول أن الخدمات والحوافز الحكومية المقدمة للشركات الرسمية لا تستحق التسجيل، كما إن الضرائب على الشركات المسجلة مرتفعة جداً، فضلاً عن عدم القدرة على الحصول على التمويل اللازم للشروع في إضفاء الطابع الرسمي.

ومن هذا المنطلق، يُعد إضفاء الطابع الرسمي على أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المعوقات التي تواجهها هذه المشاريع بشكل خاص من خلال صعوبات التسجيل وبيئة العمل من إجراءات وتكاليف وغيرها، وكل هذا من شأنه أن ينعكس على الاقتصاد الوطني بشكل عام، وعلى خفض نسبة مساهمة هذه المشاريع في التشغيل والحد من البطالة والمساهمات الاقتصادية الأخرى.

الخلاصة والتوصيات

في ضوء ما سبق، ظهر دور بارز للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك ينبغي على الحكومة وبالشراكة الفعلية مع القطاع الخاص، العمل على المساعدة في إيجاد بيئة عمل تلائم احتياجات هذه المنشآت، وتقديم الخدمات الفعلية التي تساهم بنجاحها ونموها. بهذا تتمثل أبرز التوصيات التي بإمكانها تعزيز دور هذه المنشآت بما يلي:

- إصدار قانون موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، يحدد الجهة المخولة برعاية مصالحه، وتوحيد تعريف هذا القطاع، ووضع الأطر العامة له، كما يجب أن تُراعى شمولية هذا القطاع، وبالتالي تصنيفه بحسب القطاعات الفرعية وإعطاء الخصوصية لكل منها.

- يجب أن تعمل الحكومة على دعم إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المجالات المختلفة، وتحفيز عمل القائم منها من خلال إدخالها بالعطاءات والمشتريات الحكومية وتخصيص نسبة لها.
- الإسراع بإقرار الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن -2016 2020، وضمان مواءمة غاياتها وأهدافها مع ما ورد ضمن خطة تحفيز النمو الاقتصادي -2018 2022، ورؤية الأردن 2025.
- تفعيل عمل اللجنة العليا لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي جاءت بهدف تنسيق الجهود المتعلقة بتوفير التمويل لهذه المشاريع سواء من الجهات الخارجية أو المحلية والعمل على توفير المحافظ الإقراضية اللازمة.
- تعزيز دور حاضنات الأعمال وتفعيلها، ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة، لمأسسة عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتسهيل عمل المشاريع الناشئة.
- تعزيز المشاركة الفعالة بين القطاعين الخاص والعام في رسم السياسات الاقتصادية، بما يضمن تعزيز بيئة الأعمال للعمل على تذليل الصعوبات التي تواجه هذه المنشآت.
- تقديم حوافز للبنوك التجارية لاستخدام مخصصات البرامج الموجهة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحثهم على زيادة حصة هذه المشاريع من إجمالي التسهيلات، وتوفير الضمانات اللازمة لذلك.
- ضرورة توحيد الجهود بين المؤسسات التمويلية، وإيجاد منصة موحدة لغايات التنسيق بين عمل الصناديق المختلفة ومؤسسات التمويل لتضمن استمرارية المشاريع واستدامتها.
- العمل على تهيئة بيئة عمل محفزة وكفؤة، تسهل عملية تأسيس الشركة وتسمح بتحويل الأفكار الريادية إلى شركات ناجحة ومؤثرة.
- توفير برامج الدعم الفني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بأحجامها كافة وخلال سائر مراحل عمرها، وتنظيم جهود المؤسسات الموجودة حالياً بحيث تصل إلى من يحتاج هذه الخدمات.
- إنشاء بنك للأفكار الريادية الموجودة في أنحاء المملكة، وتبني أبرزها وتشبيكها مع مؤسسات الدعم الفني والمالي.
- يجب أن تعمل الحكومة بمؤسساتها كافة على خلق بيئة عمل مناسبة لإضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية، من خلال حزم من الحوافز والخدمات وخاصة في ما يخص التمويل لأغراض التأسيس والتوسع، وتسهيل عملية تسجيلها وتقديم حوافز ضريبية لرجال الأعمال.